**خامساً :- الصراع على النفط في بحر الصين الجنوبي**

* **الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي وأهميته في التجارة والطاقة :-**

يعد بحر الصين الجنوبي بحر هامشي متجزئ أو من ضمن المحيط الهادئ ، إذ يقع بحر الصين الجنوبي على الحافة الغربية للمحيط الهادئ , و تحده من الشمال تايوان و الصين , ومن الشرق جزر الفلبين , ومن الجنوب إندونيسيا وماليزيا ، ومن الغرب فيتنام . فهو يصل بين بعض الدول الآسيوية القوية والفاعلة والديناميكية إلى حد ما ، و يرتبط مع بحر الصين الشرقي أو بحر شرق الصين بواسطة مضيق تايوان , وتبلغ مساحة بحر الصين الجنوبي ما يقارب (3500,000) كيلومتر مربع ،إذن يمثل بحر الصين الجنوبي امتداداً للمحيط الهادئ من سنغافورة حتى تايوان .

يعد بحر الصين الجنوبي أكبر بحر في العالم هو والبحر الأبيض المتوسط بعد المحيطات الخمسة ، أي يعد أكبر مسطح مائي بحري بعد المحيطات الخمسة . ويحتوي بحر الصين الجنوبي على أكثر من (200) جزيرة معظمها في دائرة ما يسمى بـ (جزر سبراتلي) والتي يدور أغلب النزاع حولها ، وتصنع أو تُكون الجزر الموجودة في بحر الصين والتي هي جزر صغيرة جداً أرخبيلاً (أي مجموعة جزر) التي تتصادم الكثير من الدول على حقوق السيادة على هذه الجزر وعلى البحر مع العلم ان معظم هذه الجزر غير مأهولة , ويظهر أثر هذا الصراع على وجود العديد من التسميات لتلك الجزر وكذلك للبحر في اللغات المختلفة لهذه المنطقة , وهناك عدد من الأنهار وهي نهر اللؤلؤة و النهر الأحمر و ميكونغ و نهر تشاوفرايا هم أطول الأنهار التي تصب في بحر الصين الجنوبي .

لقد ازدادت أهمية بحر الصين الجنوبي بعد اكتشاف موارد و احتياطات النفط فيه لما يقارب من (1,2) مليون كيلومتر مكعب أي حوالي (7,7) مليار برميل مع تقدير إضافي بوجود النفط الاحتياطي بحوالي (28) مليار برميل من النفط , كذلك تقدر احتياطات الغاز الطبيعي فيه بحوالي (266) تريليون قدم مكعب . وفي إشارة أخرى ذكرت وزارة الجيولوجيا والموارد المعدنية الصينية ان بحر الصين الجنوبي يضم كمية كبيرة تقدر بـ (130) بليون برميل من النفط وهو أكثر من مخزونات أوروبا وأمريكا اللاتينية مجتمعتين , إلا ان إثبات ذلك يتطلب مسح شامل .

إذن تأتي أهمية منطقة بحر الصين الجنوبي نتيجة لعبور ثلث إلى نصف الشحنات البحرية العالمية من خلال مياهه , وكذلك لاحتوائه على احتياطات هائلة من النفط و الغاز الطبيعي تحت رمال قاعه, فيعد البحر ثاني أكثر ممر بحري استخداماً في العالم في مجال التجارة العالمية , وذلك من خلال مضيق ملقا ومضيق سندا ومضيق لومبوك , هذا إلى جانب حمولة أكثر من (1,6) مليون متر مكعب من النفط الخام حوالي (10) مليون برميل تمر عبر مضيق ملقا كل يوم .

* **الصراع الإقليمي والدولي في بحر الصين الجنوبي :-**

لما كانت موارد الطاقة من النفط والغاز الطبيعي في بحر الصين الجنوبي توجد تحت البحر فهي عرضة للإدعاءات المتشابكة والمتنافسة , كما ان الدول الداخلة في هذه النزاعات البحرية والمنافسات تبدو مستعدة لاستخدام القوة العسكرية دفاعاً عما تعتبره بمثابة مصالحها القومية الحيوية , فضلاً على ذلك ان ما يدفع للصراع والسيطرة على مخزونات أو احتياطات النفط في باطن بحر الصين الجنوبي هو النمو الاقتصادي الاستثنائي لمنطقة آسيا المحيط الهادئ.

يرى المراقبون ان أصل النزاع في بحر الصين الجنوبي قديم وتاريخي على ملكية الجزر والممرات المائية فيه , إلا ان قانون البحار لعام 1982 و الذي أقرته الأمم المتحدة قد أعطى للدول المطلة على الممرات المائية الحق في زياد مساحة المياه الإقليمية إلى (200) عقدة بحرية أو ميل بحري أي (370,6) كيلو متر خلف حدودها الإقليمية وذلك لاستغلال ما أصطلح على تسميته المنطقة الاقتصادية الخاصة أو الحصرية , و إذا أخذنا في الاعتبار ضيق ممر بحر الصين الجنوبي فقد سارعت الدول المطلة عليه إلى إعلان سيادتها على الجزر القريبة منها مما فجر النزاع لاسيما بعد اكتشاف الموارد النفطية , وقد ظهر هذا النزاع في عدة مناطق بين الصين وفيتنام و ماليزيا و إندونيسيا و تايوان و الفلبين و كمبوديا و تايلند و سنغافورة و بروناي . ويدور ملخص أو مجمل النزاع أو النزاعات حول المناطق الآتية :-

الصين وإندونيسيا حول مياه إقليمية شمال شرق جزر ناتونا .

الصين والفلبين حول حقول الغاز في ملامبايا وكاماكَو .

الصين والفلبين حول المياه القريبة من سكاربوروه .

الصين وفيتنام حول المياه الإقليمية غرب جزر سبراتلي .

الصين وكمبوديا وفيتنام حول جزر باراسل .

ماليزيا وكمبوديا وتايلند وفيتنام حول مساحات من خليج تايلند .

ماليزيا وسنغافورة حول جزر ومساحات في مضيق جوهور ومضيق سنغافورة .

لقد زاد استهلاك الطاقة في التسعينات من القرن العشرين في المراكز الاقتصادية الرائدة العشرة لشرق آسيا وهي الصين وهونغ كونك وإندونيسيا واليابان وماليزيا والفلبين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلند بمعدل (5,5%) بالنسبة لبقية دول العالم . فحاجة آسيا المتنامية للطاقة سوف تولد طلباً قوياً على النفط والغاز الطبيعي اللذان ستعتمدان عليهما دول آسيا لحوالي نصف إمدادها من الطاقة في عام 2020, وان الحصول على كل هذا النفط والغاز الطبيعي الإضافيين سيكون صعباً لدول آسيا لأن المنطقة تفتقر إلى احتياطات الهيدروكاربون الكافية الخاصة بها , وعلى الرغم من ان بعض البلدان ومنها الصين وإندونيسيا تمتلك احتياطات متواضعة من النفط والغاز الطبيعي فإن أياً منها لا يمتلك كميات كبيرة أو كافية . في نهاية تسعينات القرن العشرين كانت الدول الآسيوية تنتج حوالي (7) مليون برميل من النفط في اليوم لكنها كانت تستهلك (19) مليون برميل , وفي عام 2020 ستكون الفجوة بين الإنتاج و الاستهلاك قد تضاعفت ونفس الشيء بالنسبة للغاز الطبيعي .

إن الطلب المتزايد على الطاقة في آسيا سيؤثر على بحر الصين الجنوبي بطريقتين :**-**

أولاً : إن الدول التي تقع حدودها في المنطقة سوف تسعى بدون شك إلى تحقيق الحد الأقصى لحريتها في الوصول إلى الموارد في باطن البحر لكي تقلل من إعتمادها على الواردات .

ثانياً : إن عدة بلدان شرق آسيوية أخرى بما فيها اليابان وكوريا الجنوبية تعتمد وبشكل حيوي على إمدادات الطاقة الواقعة في أماكن أخرى , والتي يجب أن تشحن كلها تقريباً بالسفن من خلال بحر الصين الجنوبي . تلك الدول ستسعى بشكل طبيعي إلى منع أي تهديد للتدفق المستمر للموارد .

 لقد جعلت هذه العوامل بحر الصين الجنوبي بؤرة للمنافسة على الطاقة في منطقة آسيا المحيط الهادئ . وحتى الآن لم تُثِر المنافسة على الطاقة في المنطقة سوى صراعات صغيرة كالتصادمات بين القوى البحرية المجاورة نتيجة الإدعاءات المتنافسة بالحق في أرخبيل سبراتلي الذي يشكل سلسلة طويلة من الأرصفة البحرية والمياه الضحلة والجزر التي تمتد مئات الأميال في المنطقة ، وذلك لأن امتلاك الجزر يمكن أن يستخدم لإضفاء الشرعية على الإدعاءات بالحق في المياه المحيطة وبالموارد الموجودة في باطنها , وقد حاولت بعض تلك الدول المعنية وهي الصين وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام فرض سيطرتها هناك فأقامت قواعد عسكرية أو مخافر بحرية في جزر سبراتلي , واندلع القتال في عدة مرات عندما سعت واحدة أو أخرى من هذه الدول لطرد قوات الدولة الأخرى .

إن ما يجعل الوضع غير مستقر في بحر الصين الجنوبي هو ان الكثير من النطاقات الاقتصادية الحصرية لهذه الدول تتداخل مع بعضها البعض مسببة نزاعات إقليمية معقدة فحقول النفط والغاز المربحة لخليج تايلند مثلاً تقع في مناطق تدعي الحق فيها كمبوديا وماليزيا وتايلند وفيتنام , وحقل الغاز الطبيعي الغني في منطقة جزيرة ناتونا تدعي الحق فيه الصين وإندونيسيا وماليزيا وفيتنام . وعندما يرتفع الطلب على الطاقة فإن القيمة التي تعلقها الأمم التي تدعي الحق في هذه المناطق ستزداد حتماً , لاسيما وان النظام القانوني الذي يحكم امتلاك مصادر الطاقة البعيدة عن الشاطئ حديث نسبياً ولم يخضع للاختبار مما يسمح بنشوب اختلاف واسع بشأن تطبيقه , فهذه الحدود الساحلية لبحر الصين الجنوبي غير المنتظمة وجزره الواسعة لا تسمح أو لا تسهل تحديد وتحكيم حدود النطاق الاقتصادي الحصري , فالصين وفيتنام مثلاً تنازعتا على حدودهما البحرية في خليج تونكين , وماليزيا والفلبين تدعيان الحق في المساحات المقابلة لبورنيو الشرقية ، كما تصارعت ماليزيا – وفيتنام على الحدود المشتركة في خليج تايلند ، إلى جانب كل هذا إدعاء الصين بالحق في أرخبيل سبراتلي بأكمله فهذا يعني إدعاءها بإقامة نطاق اقتصادي حصري يغطي معظم بحر الصين الجنوبي وهو موقف يضعها في صراع مباشر مع بروناي وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام التي تدعي كل منها الحق في قطاعات مهمة في جزر سبراتلي ومياهها المحيطة .

إن الصراع في بحر الصين الجنوبي على الطاقة هو نزاع بشكل كبير على جزر سبراتلي فهذه المجموعة المؤلفة من عدد كبير جداً من الجزر والشعاب والأرصفة والصخور تنتشر فوق حوالي ثمانين ألف ميل مربع من المحيط وهذه الجزر التي هي أصغر من أن تعيل سكاناً دائميين هي موضع إدعاء جزئي أو كلي بالحق فيها من قبل ست دول هي بروناي والصين وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام .

لقد كانت الصين وفيتنام قويتين وجادتين في تعاملهما مع النزاع لاسيما خلال الحرب الباردة , فقد أعلنت الصين ومنذ عام 1974سيادتها على جزر باراسل وأنزلت جنودها على تلك الجزر في معركة قتل فيها العديد من الجنود . كما قتل العديد من البحارة الفيتناميين حول جزر سبراتلي في عدة معارك بحرية كان أعنفها غرب جزر سبراتلي في آذار 1984 وقتل فيها أكثر من (70) بحاراً فيتنامياً .

على الرغم من ان المدعين بجزر سبراتلي تجنبوا المواجهة العسكرية لكن كان هناك عدد من التصادمات للسيطرة على الجزر والأرصفة , فقد وقع أول حادث كبير في آذار 1988 عندما سيطرت القوات الصينية على ست جزر في قطاع من السلسلة طالما كانت تدعي فيتنام الحق فيه . تبع ذلك اشتباك بحري قصير أغرقت فيه ثلاث قطع بحرية فيتنامية وقتل (72) بحار وشكل ذلك أول عمل عسكري من قبل الصين في جزر سبراتلي , وسيطرت على عدد من الجزر وأقامت فيها منشآت عسكرية صغيرة تدعي فيتنام الحق فيها .

إن رغبة الصين بتقليل اعتمادها على النفط المستورد إلى الحد الأدنى جعلها تسعى لزيادة إنتاجها في حقولها المحلية لكنها لم تتمكن من استخراج كميات أو إمدادات إضافية من النفط من مكامنها الموجودة , ونتيجة للإقرار بأن حقول الصين على اليابسة لن تكون قادرة على إنتاج إمدادات إضافية كبيرة من النفط وعدم رغبتها في الاعتماد على المصادر الأجنبية للطاقة أخذت بتطوير المصادر في عرض البحر فأدى ذلك إلى الاهتمام الصيني المتزايد بإمكانيات الطاقة الكامنة لبحري الصين الشرقي والجنوبي , فقد ركزت الصين عمليات التنقيب في عرض البحر وفي المناطق الساحلية لاسيما خليج تشيهلي مقابل شاطئ الصين الشمالية الشرقية , ومصب نهر بيرل قرب هونك كونك وماكاو , كما وتحول الصين اهتمامها إلى الحقول الواعدة في المياه الأكثر عمقاً .

وفي عام 1992 أعلنت الهيئة التشريعية العليا للصين , اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الوطني رسمياً السيادة الصينية على كامل أرخبيل سبراتلي وباراسل وفي كافة الموارد في باطن المناطق المتاخمة لبحر الصين الجنوبي, هذا الإجراء الذي عرف بأسم القانون المتعلق بالمياه الإقليمية ومناطقها المجاورة أيضاً فوض جيش التحرير الشعبي باستخدام القوة إذا تطلب الأمر للدفاع عن الجزر ضد هجوم خارجي . وشملت كذلك نشاطاتها إقامة مواقع عسكرية أمامية على الجزر الخالية والمناورات البحرية الدورية ومنح امتيازات التنقيب والاستخراج لشركات النفط الدولية ولاسيما الغربية لإنتاج الطاقة في المياه الخاضعة للمنافسة قبالة ساحل فيتنام ولحماية مصالحها الاستراتيجية الجديدة في هذه المنطقة قامت الصين أيضاً بتوسيع وجودها العسكري هناك أو أحياناً القيام باستعراض القوة . وحتى مع موافقة الصين على مناقشة مستقبل جزر سبراتلي مع الدول الأخرى في المنطقة وحتى التفاوض على خطط التطوير المشتركة فإنها لم تتخلَ أبداً عن اقتناعها بأن المنطقة بكاملها تخضع للسيادة الصينية .

 أي انه بعد الحرب الباردة والتحول نحو اقتصاد السوق الحر في الصين بدأ تعاون إقليمي واسع لاسيما بعد انضمام فيتنام ودول الهند الصينية إلى الآسيان في عام 1995 . وقد أدى هذا التعاون الإقليمي إلى تفاهم بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي إذ قامت أطراف النزاع في عام 2002 بتوقيع إعلان لضبط التعامل في بحر الصين الجنوبي , إلا ان هذا الإعلان لم يحسم أي من دعاوى النزاع غير ان الأطراف اتفقت على التهدئة والتعاون المشترك لإستخدام موارد البحر دون أن يتطور النزاع إلى صراع مسلح .

ومن الطبيعي ان بقية الدول المدعية بالحق في جزر سبراتلي لا تقبل بملكية الصين لجزر سبراتلي , إذ انهم أيضاً يدعون بالحقوق التاريخية وبالعوائل التاريخية وبميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحار لتحسين مواقفهم وإدعاءهم ومن هذه الدول:-

 فيتنام التي تدعي بحقها بجزر سبراتلي بناءً على الاستعمال والاحتلال منذ زمن طويل أساساً من قبل صيادي الأسماك الذين يقيمون مقرات مؤقتة , كذلك كانت فيتنام الدولة الاولى في المنطقة التي تمنح عقود التنقيب عن النفط للشركات الأجنبية من قبل الحكومة الفيتنامية الجنوبية قديماً وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية واستمر ذلك إلى النظام في الوقت الحالي , كما نشرت فيتنام قواتها البحرية في جزر سبراتلي وأقامت مواقع عسكرية في بعض الجزر .

 تايوان تدعي أيضاً بحقها في كامل منطقة جزر سبراتلي مستخدمة الحجج التاريخية نفسها وبأن غالبية بحر الصين الجنوبي تقع ضمن مياهها الإقليمية , ولو انها أقل إصراراً من الصين .

الفلبين لديها إدعاء أيضاً بقطاع كبير من الأرخبيل الذي يقع شرق تشكيل سبراتلي الرئيسي تطلق عليه مانيلا على مجموعتها من الأرصفة والجزر أسم كالايان أي أرض الحرية , وأقامت مخافر صغيرة على بعض الأماكن في المنطقة , ومنحت عقود استخراج لشركات نفط أجنبية بين جزيرة بالاوان وسلسلة جزر سبراتلي الرئيسية . بروناي وماليزيا لديهما كذلك إدعاءات أخرى بالحق بأجزاء من جزر سبراتلي الجنوبية، إلا انها لا تقارن بإدعاءات الصين وفيتنام وتايوان والفلبين , فسلطنة بروناي وهي دولة صغيرة على الساحل الشمالي لبورنيو تدعي بالحق في نطاق اقتصادي حصري ضيق يمتد (200) ميل إلى داخل بحر الصين الجنوبي , أما ماليزيا فتدعي الحق في نطاق اقتصادي متاخم لمنطقة ناتونا عند الحافة الجنوبية لبحر الصين الجنوبي ونطاق آخر في مقابل صباح على الرأس الشمالي الشرقي لبورنيو لدعم موقعها في هذه المناطق , فأقامت مخافر عسكرية على عدد من الجزر .

لم تغير الصين من سياستها وادعاءاتها اتجاه دول المنطقة ففي عام 1994 منعت السفن الصينية الفيتناميين من إعادة منصة حفر صغيرة كانوا قد أدخلوها إلى مجموعة واناباي فيها يبدو اختبار للقرار الصيني .

وفي عام 1995 أكتشفت الفلبين ان الصين أنشأت موقع عسكري صغير على رصيف الأذى وهو جزيرة صغيرة معزولة تبعد أقل من (150) ميل عن جزيرة بالاوان , وتقع بالضبط ضمن النطاق الاقتصادي الحصري الذي تدعيه مانيلا , وهذا ما أثار سلسلة من التصادمات البحرية وأوجد أزمة دبلوماسية غيرت المعادلة الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي , وأنفجر الحادث المسمى حادث رصيف الأذى في 8 شباط 1995عندما اتهمت الفلبين الصين ببناء منشأة عسكرية دائمة على الجزيرة وطالبت الصين بسحب قواتها من المنطقة وأنكر المسؤولون الصينيون الاتهامات مدعين ان المنشآت الموجودة على رصيف الاذى هي مجرد ملاجئ للصيادين , وأرسلت الفلبين مجموعة من السفن للمنطقة للتقصي فطردتها السفن الحربية الصينية , وتفتقر الفلبين للقوة العسكرية الكافية لإخراج الصينيين من المنطقة بمفردها , فطلبت الدعم الدولي كخطوة اولى فدعت واشنطن إلى تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك الأمريكية الفلبينية عام 1951 بدعم الجهود العسكرية لطرد الصينيين من رصيف الأذى ، على الرغم من واشنطن رفضت تقديم الدعم المباشر لهكذا عملية لأنها ترى ان جزر سبراتلي تقع خارج الأرض المشمولة بمعاهدة 1951 ووافقت فقط على تزويد الفلبين بالمساعدة العسكرية الإضافية و التدريب وأرسلت واشنطن مذكرة قوية إلى بكين تحتج فيها على إدخال القوات العسكرية إلى المنطقة , بعدها سعت مانيلا إلى الجهود الدبلوماسية لإعادة المطالبة برصيف الأذى بالإحتكام إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) الذين أدانوا استخدام القوة العسكرية في جزر سبراتلي ودعوا إلى تسوية الخلافات لكل الأطراف بالجهود الدبلوماسية , ووعدت الصين بالسعي للحل التفاوضي مع الفلبين وعدم استخدام القوة مجدداً ولكن مع تأكيد سيادتها على جزر سبراتلي وعدم تسليم رصيف الأذى أو أي جزيرة تحت سيطرتها , وعززت سيطرتها على رصيف الأذى في عام 1998 بإقامة منشآت عسكرية إضافية في المنطقة , وأدى ذلك إلى استمرار وصول الحوادث والتصادمات في بحر الصين الجنوبي , واستمرار الصين في تعزيز قدراتها البحرية لأجل ذلك , وفي الوقت ذاته تزيد بقية القوى أو الدول المدعية بالحقوق في المنطقة من إنشاء أو تعزيز قدراتها المخصصة للبحار العميقة .

شعرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان في حادث رصيف الأذى تهديد محتمل لمصالحها الحيوية وأبرزها التدفق الحر لحركة المرور التجاري والبحري عبر بحر الصين الجنوبي ، ولحماية هذه المصالح وضع البلدان أولوية عليا لقدرتها على إبراز القوة والسيطرة على الأحداث في المنطقة .

بالنسبة لليابان من الواضح ان يصبح تحدي الحصول على الطاقة الكافية أكثر إلحاحاً نظراً لما تعانيه من قلة المخزونات المحلية من النفط والغاز الطبيعي والفحم , وتعتمد بشكل كبير جداً على المصادر الأجنبية . وقد حاولت الحكومة اليابانية التقليل من اعتماد البلاد على الإمدادات المستوردة من الطاقة عن طريق الاستثمار المكثف في القدرة النووية فهي تملك واحد وخمسين أو أكثر من مفاعلات توليد الكهرباء , وتبني العديد من المفاعلات الأخرى , وتعتمد اليابان بالحصول على النفط من الخارج بنسبة (75%) من نفط الخليج العربي , ومن المتوقع أن يزداد هذا الاعتماد ، وينقل كل هذا النفط عن طريق ناقلات النفط عبر المحيط الهندي ومن خلال مضيق ملقا الذي يفصل بين ماليزيا وإندونيسيا ويمر عبر بحر الصين الجنوبي , وان الجزء الأخير من هذا المسار يستعمل أيضاً من قبل السفن التي تجلب الفحم من استراليا والغاز الطبيعي المسال من إندونيسيا , لذا فإن حماية حركة الناقلات من خلال هذه المعابر سيشكل أولوية استراتيجية بالنسبة لليابان .

لقد سعت اليابان إلى الحل السلمي لنزاع جزيرة سبراتلي في حين كانت في الوقت ذاته تعزز قدراتها على حماية الممرات البحرية الحيوية ضد هجوم معادٍ , فأفصحت عن رؤيتها الجديدة في (الخطوط العامة لبرنامج الدفاع القومي ) في عام 1996 وكمراجعة للسياسة الأمنية اليابانية , ولموازنة التهديدات طالبت الوثيقة بتحسينات نوعية في القوات اليابانية ولاسيما الموجهة إلى الدفاع البحري في المناطق المحيطة باليابان ، فحسنت من بحريتها المعروفة رسمياً بأسم قوة الدفاع الذاتي البحري , وأدخلت نوعيات وطرز جديدة من السفن والأنظمة , وطلبت المساعدة والدعم العسكري من الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطائرات العسكرية من اجل تعزيز موقعها في المنطقة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي أيضاً ترى ان لها مصلحة حيوية في سلامة ممرات سفن الشحن في بحر الصين الجنوبي على الرغم من ان قليل من النفط يذهب إلى أمريكا الشمالية عن هذا الطريق , فإن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة اتجاه اليابان بمعاهدة تأمين طرق الإمداد الحيوية اليابان , ومرتبطة بمعاهدة للمساعدة في الدفاع عن الفلبين حتى لو لم تُضَمِن جزر سبراتلي في مفهومها لأراضي الفلبين . كذلك ان السفن الحربية الأمريكية تقطع بحر الصين الجنوبي عند الإبحار بين القواعد الأمريكية في اليابان ومنطقة الخليج العربي , كما ويؤكد المسؤولون الأمريكان على المصلحة العامة في تثبيط - أي إيقاف أو إضعاف- نزعة المغامرة أو السيطرة الصينية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ . وبعد أن واجهت الصين الضغط من الدول الأخرى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية , أعلنت ان لا نية لها للتدخل في حركة السفن الدولية في بحر الصين الجنوبي , ومع ذلك ظل القلق الأمريكي حول سلامة مسارات السفن الحيوية وأستمر التأكيد الأمريكي على ان حرية الملاحة في هذه المياه هي مصلحة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية التي حذرت من الاستخدام الأحادي الجانب للقوة من قبل مدعي الحق في جزر سبراتلي كما احتفظت الولايات المتحدة الامريكية بقوة بحرية قوية في المنطقة والمتمثلة بالأسطول السابع الأمريكي وقاعدته في يوكوسوكا في اليابان وأجرت مناورات عسكرية في بحر الصين الجنوبي , كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 على اتفاقية القوات الزائرة مع الفلبين تسمح للسفن الأمريكية الحربية بالمشاركة في المناورات العسكرية المشتركة مع البحرية الفلبينية و الرسو على القواعد الفلبينية ، كما قامت - أي الولايات المتحدة الأمريكية- بالإتفاق مع سنغافورة حول استخدام قاعدة بحرية جديدة في سنغافورة يجري توسيعها لإستيعاب حاملات الطائرات الأمريكية , كما تعاونت مع اليابان لأجل العمل العسكري المشترك وتوصلتا في عام 1997 بتبني نسخة جديدة من الأسس التوجيهية للتعاون الدفاعي الأمريكي - الياباني وهو الاتفاق الأساسي الذي يحكم علاقاتهما العسكرية .

وقد حصل في عام 1999ثلاث عشر حادث الأمر الذي يشير إلى استمرار التوتر في المنطقة واتخاذ الدول إجراءات إزاء ذلك , إذ أصبحت الصين أكثر حزماً في المنطقة , وبدأ سباق للتسلح على الصعيد الإقليمي، كما فعلت أو نفذت حكومة الفلبين معاهدة الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الدعم الأمريكي من أجل طرد القوات الصينية التي تدعي مانيلا الحق فيها .

ان دول آسيا التي تمثل دول المنطقة من ناحية وهي دول مستهلكة للطاقة بشكل كبير من ناحية ثانية وهي إندونيسيا وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلند وفيتنام ، تحتاج إلى إكمال احتياجاتها من الطاقة مع ما لديها من مخزونات محلية متواضعة كامتلاك إندونيسيا وماليزيا وفيتنام للنفط , وامتلاك إندونيسيا للفحم والغاز الطبيعي أيضاً , إلى جانب إعتمادها جميعاً على التجارة في بحر الصين الجنوبي , والتي أقامت جميعها بإستثناء كوريا الجنوبية دعاوى بالحق في مناطق تطوير واسعة بعيدة عن الشاطئ في بحر الصين الجنوبي مما يجعل المنافسات قائمة ومحتملة بين الصين وتلك الدول وبين تلك الدول مع بعضها في استغلال موارد الطاقة في قعر البحر .

تطورت الأحداث حول قضية بحر الصين الجنوبي خلال القمة السادسة عشرة لرابطة الآسيان في هانوي عاصمة فيتنام في نيسان 2010عندما ألقت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق (هيلاري كلينتون) كلمة قالت فيها ان (استمرار التوتر في بحر الصين الجنوبي يقوض المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ) وطالبت بضرورة إيجاد آلية دولية لحل النزاع و وافقت على ذلك اثنتا عشرة دولة , وقد دفع الموقف الأمريكي الصين إلى إطلاق سلسلة من التحذيرات حول قدرة قواتها العسكرية على حماية السيادة الوطنية وأتبعتها بمناورات عسكرية وتصريحات ساخنة .

في عام 2011 صعدت الفلبين الموقف أو الأزمة بإرسالها جواً مجموعة من المشرعين إلى جزيرة تشونغ ايه داو في البحر ورفعت العلم الفلبيني على الجزيرة بإدعاء سيادتها واعتبرت الصين ذلك إنتهاك لسيادتها , علماً ان الصين كانت قد عقدت مع دول آسيا في عام 2002 إتفاقية حول بحر الصين الجنوبي .

في عام 2013 رفعت مانيلا (عاصمة الفلبين) طلب إلى محكمة التحكيم في لاهاي بالتأكيد على ان مطالب الصين تشكل إنتهاك لإتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار التي وقعتها البلدان أما الصين قاطعت الجلسات .

علماً ان الصين والفلبين كانت قد خاضت في بداية عام 2012 مواجهة بحرية مطولة اتهمت فيها إحداها للأخرى بانتهاك السيادة في شعاب سكاربره ، وفي أواخر عام 2012 اندلعت إحتجاجات واسعة في فيتنام ضد الصين على أثر إدعاءات لم تتأكد من ان الصين خربت عمداً منصتي استكشاف فيتناميتين .

ورفعت الفلبين دعوتها في عام 2013 إلى محكمة التحكيم الدائمة ، في أيار 2014 قامت الصين بقطر منصة استخراج نفط إلى منطقة في البحر قريبة من جزر باراسيل أدى إلى حوادث تصادم بين السفن الفيتنامية والصينية .

في 12 تموز 2016 قررت هيئة التحكيم الدائمة في لاهاي ان الصين لا تملك حقوقاً تاريخية على القسم الأكبر من مياه بحر الصين الجنوبي الاستراتيجية مؤيدة موقف الفلبينيين في القضية , وأعلنت وأكدت الصين انها لا تقبل ولا تعترف بقرار المحكمة .

إلى جانب الصراع على بحر الصين الجنوبي حول إمدادات ومصادر النفط والغاز , ممكن أن يزداد التوتر بين الصين واليابان حول امتلاك جزر دياويو (سنكاكو) , وهي مجموعة من الأرصفة والجزيرات غير المأهولة في بحر الصين الشرقي تبعد حوالي (170) كيلومتر شمالي تايوان وحوالي (400) كيلومتر غربي اوكيناوا , وتبعد عن جزيرة ايشيجاكي اليابانية حوالي (170) كيلومتر , وتبعد أقرب نقطة من البر الصيني عن الجزر حوالي (300) كيلومتر , وتمت إعادة سيطرة اليابان عليها عام 1972 وطالبت جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين تايوان , باستقلال هذه الجزر ومنذ عام 1970-1971, ومن الناحية الإدارية تتبع هذه الجزر أو الأرخبيل محافظة أوكيناوا , على اعتبارا ان بحر الصين الشرقي هو بحر هامشي أو جزء من المحيط الهادئ , تبلغ مساحته (1,249,000) كيلومتر مربع ويمتد من تايوان شمالاً إلى اليابان وكوريا وأهم الموانئ التي تقع عليه هي شنغهاي ناجازاكي ويربط مضيق فرموزا بحر الصين الشرقي ببحر الصين الجنوبي , ويتركز الصراع في بين الصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية على الجزر والثروات في داخله والمنحدر القاري ومناطق تمييز الدفاع الجوي , إذ تدعي كل دولة أحقيتها على الجزر و الصخور فيه .